

تحقيق

«أم الفقير» تدبّر حالها: «حشوة الرز بلا لحمة من شو بتشكي»؟

والبادنجان والبطاطا وغيرها، تباع بنصف أو ربع السعر تقريبا، إلى جانب بسطات لبيع الأذية والألبسة القديمة (البالة)، واللحوم المثلجة، ومواد التنظيف المقلدة والخردوات على أنواعها.

وسط ضجيج السيارات وصرخات الباعة تساوم امرأة صاحب إحدى البسطات على سعر كيلو الملفوف، يوضح لها أن ثمنه 750 ليرة، تسأله: «هل تبعه بـ 500 ليرة؟»، يرد عليها بتأفف: «ما بيوفي معي يا خالتي». بعد جولات من التفاوض والمساومة يتفق الطرفان على تسوية: 5 كيلو بسعر 2000 ليرة. يبدأ البائع بتوضيب الملفوف في كيس نابون شفاف، في الوقت الذي تتدخل فيه امرأة أخرى بجانبها وتعلق: «الملفوف رخيص بس الحشوة غالية، شي مش معقول سعر اللحمة هالأيام»، فتدرد عليها الأولى وهي تناول البائع المبلغ: «بندبرها بلا لحمة، حشوة الرز لوحدها من شو بتشكي؟»، قبل أن تقبض على كيس الملفوف بيمينها وتمضي وهي ترد بصوت عال: «الله يعين الفقير بهالبلد».

في المقلب الآخر من السوق يدور سجل من نوع آخر بين عدد من الزبائن وأحد الباعة، الذي هو من بين قلة في السوق «بسطة» بندورة فوق «طبليته»، «بقديش الحمرا يا معلم؟»، يسأله أحدهم، فيرد: «هيدي بألفين، وهيدي بتلاتة، شو بتامر؟»، مشيراً إلى نوعين من البندورة عنده، يجاوبه الزبون بنبرة: «يا لطيف شو هالغلا، ليش نحن بسويسرا؟»، فيقول له البائع وهو يرسم على شفتيه ابتسامة صفراء ساخرة: «لا نحن مش بسويسرا نحن بلبنان، ليش ببلاد الأجانب عايشين أحسن منا؟ فشر».

بطاطا»، وعندما يوضح لها البائع أن سعر 2 كيلو بطاطا هو 2500 ليرة، ترد بارتباك واضح: «ما معي إلا ألفين، لأنو بدي إترك 500 ليرة حتى إدفعها أجرة التاكسي».

في تلك الأحياء لا تزال أجرة السرفيس إلى المناطق المجاورة 500 ليرة فقط، لدرجة أن فئات واسعة من المواطنين، كالطلاب مثلاً، يتكبدون المشي تحت المطر أحياناً، وفي شوارع تطوف عادة بمياه الشتاء لضيق أو انسداد مجاريها، لمجرد الوصول من منازلهم إلى مواقف الـ «500» تحت القلعة، في محيط نهر أبو

طرابلس - عبد الكافي الصمد

«بتسحلي إترج عالبنذورة؟»، يقولها أحد الزبائن بسخرية لافتة، لبائع خضار بالمفرق في السوق المحاذي لبولفار نهر أبو علي في طرابلس، بعدما أبلغه البائع أن سعر الكيلو الواحد من «الفاكهة الحمراء» يراوح بين 2000 ليرة و4000 ليرة، وذلك وفق جودة الصنف ونوعيته. موجة ارتفاع أسعار السلع الرئيسية، وموجة الغلاء التي اجتاحت الأسواق في الأونة الأخيرة، دفعت الكثير من أصحاب الإمكانات المحدودة في طرابلس إلى مواجهة أساليب مختلفة، كل حسب إمكاناته المادية، ولكن اللافت أن الكوميديا السوداء كانت إحداهما، في مدينة لطالما اشتهرت بلقب «أم الفقير»، لكونها وفرت دائماً حلولاً للفقراء من أجل العيش فيها مع أنها مدينة كبيرة. سيدات وربات منازل يتوافدن إلى السوق المذكور ابتداءً من الساعة التاسعة صباحاً تقريباً، هن معظم زبائن ذلك السوق في هذا الوقت من كل يوم. هكذا، تراهن يجلن بين البسطات ذهاباً وإياباً مرات عدة، حائرات، مقارنات، قبل أن يشتري ما يحتجن إليه، أو الحد الأدنى منه، لإعداد طبخة ما لأفراد العائلة.

وقاصدات هذا السوق يأتين إليه من الأحياء المجاورة في باب التبانة والقبه وباب الحديد والأسواق القديمة وأي سماء وغيرها، وهي مناطق تعد الأكثر فقراً وشعبية في طرابلس، لكن هناك أحياء تنزاد عددهن، يفدن من مناطق بعيدة كزغرتا والضنية والمنية. فالفقر والعوز لا يعرفان أرضاً ولا ديناً. علامات ضيق الحال تدل عليهن بوضوح، وخصوصاً عندما تقول إحداهن لأحد الباعة: «إذا بتريد بدي بألفين ليرة

علي، والانتقال منها إلى فروع الجامعة اللبنانية في القبة، لأن تسعيرة الراكب من المناطق الأخرى هي ألف ليرة وما فوق.

بسطات الخضار والفاكهة المنتشرة في المكان بكثرة وفوضى، تكشف جانباً من أوجه الفقر الموجودة في المدينة. هنا يجد المرء فوق عشرات البسطات سلماً زراعية نصف تالفة كالخيار والكوسى

بعد البنزين والخبز، ها هي أسعار الخضار واللحوم وسائر المواد الغذائية ترتفع بطريقة جنونية. وحدها القدرة المعيشية للناس تنخفض، أما طرابلس التي كانت ملاذ الفقراء، فهي الأخرى تخترع أساليب للتأقلم



مجرد 500 ليرة تفرق في حسابات الناس هنا (الأخبار)

سوق الفقراء يجذب إلى أبناء طرابلس فقراء المناطق المحيطة

تقرير

مشروع تحسين خدمات المسنين: من «الشحادة» إلى الحقوق

تجهيز المكان بالبنية التحتية الملائمة وشروط السلامة العامة. ما هي أبرز حقوق المسن؟ يقول د. نبيل نجما، طبيب شيخوخة الذي أدار مجموعات العمل لـ «الأخبار»: «يجب أن يتمتع أولاً بحق تناول الطعام والدواء والشعور بالدفع والاحترام، وعدم الاستغلال النفسي والجسدي، سواء من عائلته أو المؤسسة مثل القول له «شو بذك ما في إلا بتنق، ما معي اشتريك دوا»، أو ربما تأخير إعطائه الوجبة أحياناً ضربه؛ وأكد أهمية التحول من الاعتماد في خدمة المسنين على الاستعطاء من «الأبادي الديضاء» والضغط على وزارة الشؤون لتبني معايير الحد الأدنى المطلوب لحماية هذه الحقوق.

في محاولة للاستفادة منها في وضع المعايير «الوطنية». تكشف أبو شوارب عن أولويات مختلفة لخدمة المسنين، منها استقلالية «الختيار» وحرية في اختيار الخدمة التي تناسبه (هل هو سعيد بها أم لا؟). كذلك يفرض دفتر الشروط على المؤسسات في بعض دول العالم التشديد على حقوق كبار السن وإبرام عقود مكتوبة تتضمن إجراءات تحضير المسن قبل استقباله في المكان، والحفاظ على سرية المعلومات الشخصية عنه وإتاحة الفرصة له للتعبير عن مشاكله عبر صندوق الشكاوى. وفي دفتر الشروط، تشديد على توزيع استمارات تسأل المسن مثلاً ماذا يريد أن يأكل ومتى؟. طبعاً، لا تغفل المعايير الحقوق البيئية لجهة

الحل، برأيه، إصدار مرسوم في مجلس الوزراء يطلب من وزارة الداخلية إعطاء رخصة اجتماعية يتم على أساسها فتح المؤسسات. أما مارتين نجم كتيبي، مديرة برنامج السكان والتنمية، فتقول على المشاركين من أكاديميين وعاملين في المؤسسات لبناء توافق حول الأولويات أو المعايير، ضمن العمل في ثلاث مجموعات، تتناول الأولى المؤسسات المقيمة، والثانية الأندية النهارية، والثالثة المستوصفات والخدمات المنزلية والمطاعم. قبل ذلك، يستمع الحاضرون إلى عرض تقدمه مهي أبو شوارب، عضو الهيئة الوطنية لرعاية شؤون المسنين عن المعايير المتبعة في العالم وفرنسا تحديداً،

المؤسسات التشارك في حماية فئة كبار السن المستضعفة. ويشدد على «لبينة المعايير الدولية ومراعاة خصوصيتنا». لكن، هل يستجيب مجلس الوزراء لتوصية أعلن الصايغ أنه سيرفعها إليه لاعتمادها في السنة المقبلة وتتضمن إلزام جميع وزراء الشؤون الاجتماعية المتعاقبين بعدم التعاقد مع مؤسسات، من دون أن يكون هناك دفتر شروط ومعايير واضحة؟ يعترف الوزير بأن الأمر لن يحدث بكبس زر، لكنني لن أقبل شخصياً في المستقبل القريب أن يفقر دار للمسنين تقع على ارتفاع 1000 متر إلى التدفئة وزيارة المفتشين الاجتماعيين للمؤسسات وفضح الممارسات المنافية للقانون، أقلها تجارة الأعضاء». يُطمئن الحاضرين بالقول: «ما تخافوا. ما بدنا نسكّر ولا مؤسسة، بل المطلوب توثيق لتساعدونا في ترتيب أوضاع البيت الداخلي». يكشف الوزير أن الهيئة الوطنية لرعاية المسنين ستستلم الاقتراحات وتحيلها إلى لجنة تقنية متخصصة تستخرج منها معايير الحد الأدنى التي يجري على أساسها تصنيف المؤسسات بحسب مراعاتها للشروط كالاتي: أ، ب، ج، الح. ويتوقف الصايغ عند غياب قضية المسنين عن برامج البلديات. ويوضح أن لا شيء يؤمن الاستمرارية في المناطق إلا التعاقد مع الوزارة، مؤكداً أن التجربة أثبتت أن هناك حاجة لتعزيز مراكز الخدمات الإنمائية، وسط الفوضى التي تعيشها بعض القرى، إذ ليس من الطبيعي أن يكون هناك 5 مستوصفات في قرية واحدة تقوم بالمهمة نفسها «وإنو ما فينا نسكّر مستوصف واحد لأنو بنتخاصم العائلات مع بعضها».

نفي وزير الشؤون الاجتماعية سليم الصايغ أن يكون الهدف من مشروع وضع معايير خاصة لمؤسسات رعاية المسنين إقبال هذه المؤسسات، بل التشارك في ترتيب أوضاع البيت الداخلي الحافل بالتجاوزات

قالت الحاج

هل بدأ قطار حقوق «الختبار» يسير على السكة؟ لا نعرف. وزير الشؤون الاجتماعية سليم الصايغ متحمس لتوحيد معايير توفير الحد الأدنى من هذه الحقوق بين المؤسسات التي تعنى بالمسنين، وكذلك ممثلو هذه المؤسسات أيضاً. هذا ما كلفته، أمس، ورشة العمل التي نظمتها الوزارة وصندوق الأمم المتحدة للسكان لاستمزاز الآراء بشأن هذه المعايير تمهيداً لتحسين شروط تعاقد الوزارة مع المؤسسات. «بدنا الاقتراحات تجي من تحت لفوق»، يقول الوزير الذي عاد لتوه من جولة ميدانية في البقاع الأوسط وقرى العرقوب ودير العشائر وغيرها. يبدي صدمته مما رآه في دير العشائر مثلاً، حيث المسنون متشبثون بأرضهم، في وقت يبعد فيه أقرب مستشفى عنهم ثلاثة أرباع الساعة، ويعيشون مع ذلك بكرامتهم وعلى خيرات أرضهم، فيما لا تقوم الدولة بأي خدمة تجاههم. ينطلق الوزير من هذا النموذج ليطلب من

يتعرض المسنون للاستغلال النفسي والجسدي (أرشيف - مروان بو حيدر)

